

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي



مشروع دعم الجودة
بالتعليم العالي

خطاب السيد الأزهر بوعوني
وزير التعليم العالي

(6 جوان 2006 المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بتونس)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيّدة والسادة رؤساء الجامعات,
حضرات السادة المديرين العامين,
حضرات السادة العمداء والمديرين لمؤسسات التعليم العالي والبحث، والكتاب العامين للجامعات,
حضرات الأساتذة الأجلاء،

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم لمواصلة الحوار معكم حول موضوع هام يحظى بعناية خاصّة من لدن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وهو موضوع جودة التعليم العالي.

تعرفون أنّ البرنامج الرئاسي في قطاع التعليم العالي تضمّن جملة من الأهداف الأساسية تتمحور حول دعم جودة التعليم العالي وتحقيق الامتياز.

ومن بين هذه الأهداف: " تحقيق نقلة نوعية لقطاع التعليم العالي وتطوير مجمل مؤشرات سعيها الى:

- الإسهام في إرساء اقتصاد المعرفة وتحقيق انصهار الاقتصاد الوطني في فضاء اقتصادي معولم.
- إرساء شراكة شاملة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، قصد دفع الأنشطة الاقتصادية والخدمات وذلك من خلال :

- المساعدة على إحداث المؤسسات الجديدة والمجدّدة،

- التشجيع على بعث المشاريع،
- تعزيز التشغيلية ،
- المساهمة في تعزيز تأطير المؤسسات الاقتصادية ودفع قدراتها التنافسية ،
- تفعيل الشراكة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والغرف التجارية، قصد مزيد الملائمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل،
- الاعتماد التدريجي لأنظمة تكوينية متنافسة مع الأنظمة الدولية المستحدثة (أمد)،
- المساعدة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بفضل الكفاءة العالية لخريجي مؤسسات التعليم العالي ،
- تسهيل تشغيل الكفاءات التونسية على المستوى الدولي ،
- تشجيع العمل الافتراضي وتصدير الخدمات،
- ضمان إنشاء مراكز امتياز بكل جامعة ودعمها، وذلك تدريجيا وعلى مراحل.

ومن البديهي أنّ تحقيق تلك الأهداف يتطلب بالخصوص إرساء منظومة متكاملة لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي ما يخصّ موضوع جودة التعليم العالي ، فانه يجدر التأكيد على أنّ المنظومة الوطنية للتعليم العالي قد تمكنت من رفع العديد من التحدّيات بفضل الإرادة السياسية الثابتة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي، منذ التحول، والرامية إلى تمكين البلاد من الأخذ بزمام العلوم و التكنولوجيا، وذلك بالخصوص من خلال توفير كل الإمكانيات المادية اللازمة لإتاحة الفرصة لكل حامل لشهادة البكالوريا، للالتحاق بالجامعات ، وهو ما سمح بفتح الأفاق أمام المجموعة الوطنية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة، مكنتها من إرساء منظومة متكاملة للمعارف والمهارات شملت جميع المجالات العلمية، وتخرّجت منها أفراس من حاملي الشهادات الوطنية ذات الجودة العالية ومعترف بها على المستوى الدولي - مثلما يدل على ذلك حصول العديد من كفاءاتنا على جوائز علمية دولية مرموقة - وأصبحت بلادنا تبني اقتصاد المعرفة وتركز مجتمع المعلومات بحظوظ حقيقيّة في النجاح والتألق.

غير أنّ التحدّيات الكبرى التي أصبحت تواجهها المنظومة الوطنية للتعليم العالي على المستويين الوطني والدولي تتطلب اليوم كسب رهان الجودة .
وتتمثل أهمّ التحدّيات بالأساس في ما يلي:

*استيعاب العدد الكبير من حاملي شهادة البكالوريا الوافدين على الجامعات سنويا والذي يشهد ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى ، حيث سجّل ارتفاعا لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد ، إذ تمّت مضاعفة طاقة الاستيعاب بالجامعات بين سنتي 2000 و2004 ، ومن المنتظر أن يرتفع هذا إلى 500 ألف طالب سنة 2009، متناميا حسب نسق يطرح العديد من الضغوطات في ما يتعلّق بجودة التعليم العالي.
*ومن بين هذه الضغوطات تطوّر عدد الخريجين سنويا من 24543 سنة 2000 إلى 76 ألف سنة 2009 ومن المنتظر أن يبلغ ذروته - 100 ألف - سنة 2014 ، وهو ما يشكل تحديًا يتعيّن أن نرفعه بتطوير قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل معظم هذا العدد من الخريجين وتحسين نسبة تأطيرها حتى تتوصّل إلى كسب رهان الجودة وتحقيق القدرة على المنافسة وطنيا ودوليا، وهو ما يتطلب تكوين الخريجين حسب المعايير الدولية.
كما أنّ تطوّر الطلب العالمي على الكفاءات العلمية والتكنولوجية وما أصبح يتّيح من فرص لتوظيف الفائض من الكفاءات بالخارج يتطلب ضمان جودة تكوين الخريجين .
ومن جهة أخرى فإنّ الاستثمار الخارجي أصبح يُفضّل البلدان التي تُوفّر الكفاءات العلمية والتكنولوجية بالحجم المطلوب والجودة اللازمة، حيث تقاربت التحفيزات التي كانت تمنح لاستقطابه وتضاءلت سائر الامتيازات التفاضلية بين البلدان في إطار المنافسة الدولية.

حضرات السيّدات و السادة

إنّ من أهمّ ما يتطلبه كسب رهان المنافسة الاقتصادية - وطنيا ودوليا- تمكين المؤسسات الاقتصادية من إطارات مُحكّمة التكوين ورفيعة القدرة على الأداء ومن مستوى دولي ثابت، حتى تكون عنصرا تفضليا للمؤسسات الوطنية، وعامل استقطاب للاستثمارات الدولية، وحتى تدعم المزايا التفاضلية للكفاءات الوطنية في أسواق الشغل الدولية.

ومن شأن كلّ ذلك أن يمكن من إرساء اقتصاد المعرفة والترفيه في قدرة البلاد على توفير المنتجات الجيدة وتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

ومن المعلوم أنّ المنافسة العالمية المفتوحة في مجال الخدمات تتطلب الاستجابة لجملة من الشروط من أهمّها إفساح المجال للمنافسة في قطاع التعليم العالي والبحث.

ولذلك فقد أضحي من المتأكد إعداد مؤسسات التعليم العالي الوطنية لرفع التحديات التي تفرضها المنافسة الشرسة مع المؤسسات العريقة في مختلف أنحاء العالم، والتي تبحث عن دعم نصيبتها من أسواق التعليم العالي باستقطاب الطلبة عبر وسائل مختلفة - من بينها الانتصاب المباشر خارج بلدانها الأصلية - وتقديم منتجات بيداغوجية عالية الجودة وتكوين إطارات علمية وتكنولوجية من المستوى الرفيع .

وحتى تتمكن المؤسسات الوطنية من كسب رهان المنافسة فهي مدعّوة بالخصوص لكسب رهان الجودة في جميع مجالات التكوين.

وفي هذا الإطار فإنّ الوزارة بصدد وضع برنامج شامل لدعم الجودة. ذلك أن إرساء الجودة لا يمكن أن تكون له الجدوى المنشودة إلا إذا أُنصف بطابع شمولي، ليعطى جميع مكونات منظومة التعليم العالي بنواحيها العلمية والبيداغوجية والإدارية والتنظيمية .

ولذلك فإنّ البرنامج الذي يجري إرساؤه تدريجيا يرمي إلى النهوض بالجودة ودعمها وضمانها و يغطي كامل فترة إنجاز البرنامج الرئاسي. وهو يشمل العناصر الأساسية التالية:

- في مجال التكوين :

- * تطوير تكوين المكوّنين وتحسين نسبة المدرسين المؤطّرين،
- تعزيز الدور العلمي للأقسام والمجالس العلمية،
- * مزيد تحفيز الطلبة على الاجتهاد و الامتياز عبر إجراءات ملائمة،
- * تأهيل الفضاءات الضرورية لتأمين تأطير الطلبة،
- * تأهيل التجهيزات العلمية وتجديدها ودعم وسائل العمل التطبيقي.

-أما في مجال التصرف الإداري والمالي والبيداغوجي فإنّ البرنامج يشمل:

- التحوّل التدريجي نحو نظام التصرف حسب الأهداف،
- تحسين محيط العمل الإداري ووسائله خاصة بإرساء منظومة الإعلام للتعليم العالي التي هي في طور التركيز.
- مزيد إحكام تنظيم العمل بالنسبة إلى كلّ خطة إدارية وفنية، وتوزيع المهام وتوصيفها وإخضاع أداء المصالح إلى معايير الجودة وصولا إلى المواصفات المطلوبة.
- ومن جهة أخرى فإنّ البرنامج يشمل إرساء منظومة متكاملة للتقييم وضمان الجودة تتولى تامين مختلف الأنشطة المتعلقة بالتقييم وضمان الجودة على أساس الفصل بين المهام وذلك ضمانا للموضوعية والشفافية والنزاهة. والهدف المنشود هو :
- اعتماد المعايير الدولية في التكوين وضمان الجودة،
- إرساء نظام التقييم على أسس متطورة ،

حضرات السيّدات و السادة

باعتبار المبادئ المشار إليها فانه تقرّر هيكلة المنظومة الوطنية للتقييم ودعم الجودة بالتعليم العالي بالاكْتفاء- في مرحلة أولى - بإحداث:

- لجنة للجودة على مستوى كلّ مؤسسة للتعليم العالي والبحث، تتولى الإشراف على برنامج المؤسسة في مجال دعم الجودة وإعداد برنامج المؤسسة ومتابعة الإنجاز وإعداد التقارير الدورية، كما تشرف على مشاركة المؤسسة في إطار مشروع دعم الجودة وإعداد العروض وإنجاز المشاريع في صورة الفوز بالتمويلات في إطار طلبات العروض التي يتم إصدارها في الآبان.
- لجنة للجودة على مستوى كلّ جامعة تتولى الإشراف على أنشطة دعم الجودة داخل الجامعة ومتابعتها في مستوى المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- لجنة وطنية لدعم الجودة على مستوى الوزارة تتولى الإشراف على تنفيذ مشروع دعم الجودة.
- * ويتولى مجلس الجامعات مواصلة الاضطلاع بمهام التأهيل وذلك إلى جانب إبداء الرأي في نتائج أعمال اللجنة الوطنية لدعم الجودة وفي انتظار إحداث لجنة وطنية لضمان الجودة في الوقت المناسب.
- * وسيتمّ في إطار البرنامج كذلك، تعزيز الهيئة الوطنية لتقييم التعليم العالي

- وفي هذا الإطار فقد تمّ إعداد مشروع تنافسي لدعم الجودة يغطي الفترة 2006-2011. وهو يشكل ركنا أساسيا من أركان الإصلاحات التي تمّ الشروع فيها في إطار البرنامج الرئاسي في قطاع التعليم العالي ، وسندا هيكليا له ، باعتبار أنّ الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج تبقى رهينة بلوغ الأهداف المرسومة بمشروع دعم الجودة .

وقد تمّ وضع مشروع دعم الجودة في ضوء العديد من التجارب الدولية عبر العالم سعيا إلى الاستفادة منها واستئناسا بالمواسفات والمبادئ والمعايير المعتمدة والأكثر انتشارا عبر العالم ، وذلك من حيث أهداف المشروع وهيكليته العامة وتنظيم مختلف الإجراءات المقترحة لتنفيذه .

ورغم أنّه تمّ في الثمانينات محاولة استحداث برنامج للجودة فإنّ المشروع المقترح يشكل " الجيل الأول" الفعلي للبرنامج التونسي في هذا المجال. وهو يقوم على التنافس الحقيقي بين المؤسسات والجامعات للفوز بالاعتمادات المخصّصة للمشروع.

ويعتمد المشروع تقديم مشاريع لدعم الجودة من قبل المؤسسات والجامعات تكون واضحة الأهداف والمكونات والنتائج في مجال تحسين الجودة وذلك من حيث :

- ضبط مسالك التكوين بالتناسم التام مع متطلبات سوق الشغل،
- تحديد برامج ذات قيمة علمية وبيداغوجية وخيارات تكوينية تتلاءم والأهداف المرسومة، مع إثبات العلاقة بين المسلك المقترح والبرامج المسطرة ومتطلبات سوق الشغل المستهدفة،
- إثبات قدرة المؤسسة على إنجاز البرنامج عن طريق الفرق البيداغوجية المعنية،
- تعهّد الجامعة المعنية بالأمر بالمتابعة والدعم،
- الانخراط في مسار تنافسي يعتمد الشفافية والإنصاف.
- الخضوع لتقييم سنوي يترتب عنه إمّا مواصلة تنفيذ المشروع أو تعديله أو توقيفه وإرجاع ما لم يتم صرفه من المنحة.

ومن شأن المشروع أن يتيح تحقيق العديد من الأهداف في مجال دعم الجودة بفضل الإضافات العديدة التي من شأنه أن يحققها في مجال التعليم العالي، ومن بينها بالخصوص:

*إضافات على مستوى الاستثمار: بوضع موارد إضافية على ذمة المؤسسات ينتفع بها الطلبة والمدرّسون والمؤسسة والمحيط الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

*إضافات على مستوى المناهج: بإتاحة المساهمة في بلورة التوجّهات المستقبلية في ميدان "التصرف حسب الأهداف" مع العلم وأنّ وزارة التعليم العالي هي من الوزارات النموذجية في هذا البرنامج.

ذلك أنّ برنامج دعم الجودة يشكل في عديد جوانبه تصوّرا نموذجيا للتمشي المزمع اتّباعه في إطار تنفيذ برنامج التصرف حسب الأهداف في ميزانية الدولة بأكملها، وفرصة لاختبار هذا التمشي على نطاق ضيق وبتكاليف محدودة. وهذه الجوانب هي:

- ربط التمويل بالإعداد المسبق لبرنامج عمل يغطّي عدة سنوات، إذ يتعيّن على كل مؤسسة مشاركة أن تُعدّ "برنامج مؤسسة" حسب المقاييس المضبوطة،
- وضع أهداف دقيقة للبرنامج المقترح مع ضبط مؤشّرات المتابعة لتنامي الجودة وقياس النجاعة والمردودية،
- منح التمويل في نطاق تعاقدية بين الوزارة والمؤسسة، مدعّمة بالتزام الجامعة إلى جانبها.

و يمتدّ تنفيذ مشروع دعم الجودة على السنوات الخمس 2006-2011 بتكاليف جمالية تبلغ 19.6 مليون دينار، تتوزّع على النحو التالي:

- التمويلات المباشرة على ميزانية الدولة: 5.9 ملايين دينار
 - التمويلات على قرض البنك الدولي : 13.3 مليون دينار
 - التمويل الذاتي للمؤسسات المنتفحة بمنح دعم الجودة: 0.4 مليون دينار
- وسيتّم خلال هذا اليوم الإعلامي تقديم المشروع بكل تفاصيله لمزيد التوضيح وللإستماع إلى تساؤلاتكم ومقترحاتكم اسهاما منكم في إثراء هذا التمشي الذي نأمل جميعا أن يساعد على تحقيق طموحاتنا في تطوير المنظومة الوطنية للتعليم العالي والارتقاء بها إلى مرتبة البلدان المتقدمة.

وفقنا الله جميعا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته